



الإفتاحية

تُشير التجارب التي خاضتها عديد الدول إلى أنّ نجاح قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة مرهونٌ بإدراك صانعي القرار في الدولة لأهميته، والعمل من خلال منظومة تتضافر فيها جهود الجميع لترسيخ ثقافة الريادة والمبادرة وتشجيع الشباب على التحول من باحثين عن عمل إلى أرباب عمل كما يتطلب الأمر تطوير قطاع فاعل للتمويل وذلك بتأهيل القطاع المصرفي وتحويله من مجرد خزائن لإيداع وسحب الأموال إلى مؤسسات مالية محترفة تجس أصابعها نبض السوق، تواكب حركته وتتحسس مواطن الطلب فيه، بالإضافة إلى تأسيس مؤسسات تمويل غير تقليدية لعل أهمها التاجير التمويلي ومؤسسات رأس المال المغامر وصناديق دعم الأبحاث والابتكارات التقنية وتسجيل براءات الاختراع .. بالإضافة إلى تهيئة الإطار التشريعي والمؤسسي لخلق بيئة مناسبة ومحفزة على تأسيس واستدامة المؤسسات، وتبني مبادرات جسورة تُشجع التفكير الإبتكاري وتحثي بالإبداع والتميز، قدرة على تخريج جيل متمسح بالإرادة ومُدرك لأهمية دوره في عملية التنمية.

حريّ بنا ونحن نتلمس الطريق ونحاول للممة الجراح وإعادة البناء بعد سنوات من العبث والفضوى أن نستلهم تجارب ناجحة تستنهض الهمم وتشحذ العزائم لدول عديدة مرّت بالظروف ذاتها، واستطاعت أن تنفض عنها غبار البؤس والتخلف وتلحق بركب الدول المتقدمة شعارنا في ذلك قوله تعالى (إنّ الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم)، وقد برزت الحاضنات التكنولوجية ومراكز الأعمال كإحدى أهم الآليات التي تتبناها العديد من الدول في دعم المبادرين والرياديين ومساندتهم في تأسيس وإطلاق مشاريعهم لاسيما في مجال المعلوماتية وهندسة الاتصالات. وفي الختام لا يفوتنا أن نهمس في آذان المسؤولين حقيقة أنّ دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ليس خياراً بل ضرورة تملئها الرؤية الإستراتيجية والمصلحة الوطنية لا سيما في ظل الظروف الراهنة إنّ الاستثمار في الشباب هو استثمار مضمون العائد المادي والاجتماعي يدعم ويعزز جهود الدولة نحو إعادة البناء، والاستقرار والتنمية.

أسرة التحرير

اجتماع وزاري لمبادرة الحكومة التنافسية والتنمية



8

اتفاقية تعاون بين البرنامج الوطني والمجلس البلدي زليتن



3

بشير الطرابلس رئيس المجلس الليبي لرجال الأعمال



4

التشريعات المعمول
بها لن تكون عائقا في
انطلاق المشروعات
الصغرى والمتوسطة

مسابقة الريادة والابتكار 2016 م

احتفاءً بالإبداع والتميز وتكريم أصحاب الأفكار الريادية ...

يعتزم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة وبالتعاون مع مؤسسة Expertise France الفرنسية اطلاق مسابقة لأفضل مخطط أعمال لفكرة مشروع تجاري وذلك خلال الفترة القادمة ..

قريباً

جلسة نقاش بين البرنامج الوطني ومنظمة (سبارك) الهولندية



ضمن التعاون المشترك بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمة (سبارك) الهولندية (SPARK) لإيجاد آلية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عقدت يوم الثلاثاء الموافق 2016/7/26م بالمقر الرئيس للبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة جلسة نقاش ضمت كلاً من مدير عام البرنامج الدكتور عبدالناصر أبوزرقية وبعض مديري الإدارات والمكاتب، وممثلين عن منظمة (سبارك) الهولندية (SPARK)، ومديري مصرفي (الادخار، الزراعي)، ومدير إدارة المراجعة لمصرف الجمهورية، ومدير إدارة الدراسات والتخطيط بمصرف التنمية . تم خلال جلسة استعراض المشكلات والمعوقات التي تواجه التمويل. هذا وقد ساد النقاش بين المجتمعين روح التعاون والمسؤولية مؤكداً على ضرورة دعم المشاريع لفتح آفاق جديدة أمام القطاع الخاص ورواد الأعمال من أجل دعم الاقتصاد الوطني.

تعاون بين حاضرة جامعة بنغازي ومنظمة آفاق للتنمية البشرية



روح الشباب النابضة بالأمل .. المتطلعة لمستقبل أروع تصنعه إرادتهم الطموحة .. تحت هذه الشعار اختتمت خلال الأيام الماضية حملة آفاق المجانية التي يتمحور برنامجها في : (نشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع) ضمن محطاتها الأولى في مدينة «بنغازي» والتي كانت نتاج تعاون بين منظمة آفاق للتنمية البشرية وحاضرة جامعة بنغازي يوم الخميس: 2016/09/22 بعد أن استمرت خمسة أيام بقيادة المدربة هند البشاري.

شهد اليوم الختامي للحملة عروضاً لمشاريع أعدها المتسبون الذين استفادوا مما اكتسبوه من معرفة وخبرات في هذا المجال ليستلموا على إثرها شهادات الدورة التدريبية .

اجتماع بين البرنامج الوطني ومن أجلك ليبيا ومؤسسات المجتمع المدني بجنوبنا الحبيب



عقد مساء الاثنين الموافق 2016/8/8م بفندق (توباكتس) بطرابلس اجتماع تقابلي بين البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعضوات من مؤسسات المجتمع المدني بجنوبنا الحبيب، وأعضاء من مؤسسة (الرحمة والتسامح) ، ومجموعة (من أجلك ليبيا) .

استهل الاجتماع بنبذة عن البرنامج والتعريف بحاضنات ومراكز الأعمال، ومن ثم تم التطرق لعدة مواضيع تتعلق بتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك وخاصة فيما يتعلق بدعم الجهود التي يبذلها البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لنشر ثقافة الريادة والإبداع وتقديم المساعدة الفنية والاستشارية.

كما تم مناقشة آليات التعاون المشتركة بين البرنامج الوطني والبلديات ضمن تفعيل الحاضنات ومراكز الأعمال داخل البلديات بالتعاون مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وفي ختام الاجتماع اتفق المجتمعون على عقد لقاء آخر يجمع بين البرنامج الوطني وعضوات من مؤسسات المجتمع المدني بالجنوب، وأعضاء من مؤسسة (الرحمة والتسامح) .

تكريم أصحاب أفضل دراسة جدوى



أقيم يوم السبت الموافق 2016 /9/24 حفل تكريم لأصحاب أفضل دراسة جدوى اقتصادية لمشروع صغير الذي كان تحت إشراف (برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة)، وتمويل من شركة MEDA الكندية.

بلغ عدد الفائزات ثلاث عشرة متسابقة من مجموع 400 متسابقة على مستوى ليبيا حيث وزعت عليهن شهادات المشاركة، والجوائز التشجيعية.

تمثلت مشاركة البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التقييم لأفضل المشاريع، وأيضاً مساعدة بعض رواد الأعمال بتقديم الاستشارات الاقتصادية لإعداد دراسات الجدوى.



إنفاقية نعاون بين البرنامج الوطني للمشروعات وبلدية زليتن

وقد أثمرت الجلسة بالاتفاق على تشكيل فريق عمل مشترك يتولى مهمة اتخاذ كافة الإجراءات العملية وتنفيذ ما جاء بالاتفاقية.

تجسيدا للتعاون بين البرنامج الوطني للمشروعات والصغرى والمتوسطة ومختلف بلديات ليبيا، قام يوم الخميس الموافق 2016.8.4م المدير العام للبرنامج الوطني للمشروعات والصغرى والمتوسطة الدكتور عبدالناصر أبو زقية رفقة عدد من المسؤولين بزيارة إلى بلدية زليتن التقوا خلالها بعميد وأعضاء المجلس البلدي ووكيل ديوان البلدية.

تم خلال هذه الزيارة التوقيع على إتفاقية تعاون بين البرنامج الوطني للمشروعات والصغرى والمتوسطة وبلدية زليتن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز التعاون في برامج التنمية الاقتصادية والبشرية، ودعم القدرات بالبلدية. السيد مدير عام البرنامج أوضح خلال لقاء عقد على هامش الزيارة أنه سيقدم الدعم الفني والاستشارات والدراسات بغرض إنشاء حاضنة تهتم بالمشروعات الموجودة بالبلدية وتدعمها وتهدف إلى استحداث مشروعات جديدة، مشيراً إلى أن دور المجلس البلدي لبلدية زليتن أساسي ومحوري من جانبه نوه عميد بلدية زليتن على أهمية إنشاء حاضنات ومناطق صناعية داخل البلدية لما ينتج عنها من توفير فرص عمل وخلق بيئة تنموية اقتصادية محلية.

وتفعيلاً للاتفاقية الموقعة بين البرنامج وبلدية زليتن عقدت جلسة عمل يوم الثلاثاء الموافق 2016.9.27 بمقر البلدية تم فيها إعداد الترتيبات اللازمة لتفعيل هذه الاتفاقية، وذلك باستحداث حاضنة أعمال صغرى تبعيتها الإدارية للبلدية، ويتولى البرنامج الوطني الدعم الفني اللازم لعملية التوطين.



مركز أعمال بنغازي يشارك في ملتقى اقتصادي



انطلاقاً من الدور الكبير الذي يضطلع به مركز أعمال بنغازي في التواصل والتشبيك مع الجهات ذات العلاقة وفيما يخص تأمين قنوات الاتصال بين الرياديين والمؤسسات التمويلية تم توجيه الدعوة لمركز أعمال بنغازي لحضور الملتقى الاقتصادي الأول الذي نظمه مجلس أصحاب الأعمال الليبيين تحت شعار: (معاً من أجل الوطن).

حضر فعاليات الملتقى العديد من المختصين في الشأن الاقتصادي تمثل في كل من مصرف ليبيا المركزي .. والمؤسسة الوطنية للنفط .. ورجال الأعمال من مدينة طرابلس .

تم خلال هذا الملتقى طرح العديد من القضايا للنقاش والوضع الاقتصادي الحالي وسبل الخروج من الأزمة ..

كما تم في الملتقى التعريف بالأهداف والأنشطة المختلفة التي يقوم بها مركز أعمال بنغازي في تعزيز روح المبادرة ونشر ثقافة الريادة.

بشير الطرابلسي رئيس المجلس الليبي لرجال الأعمال :

التشريعات المعمول بها الآن لن تكون عائقاً في انطلاق المشروعات الصغرى والمتوسطة



يسعدنا في هذا العدد أن نستضيف رئيس المجلس الليبي لرجال الأعمال السيد/ بشير الطرابلسي لنتحاور معه في جملة من المواضيع فجاءت إجابته على النحو التالي . كيف ترى دور رجال الأعمال في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة ؟ شكراً على الاستضافة .. الحقيقة دور رجال الأعمال أساسي في المشروعات الصغرى والمتوسطة، نحن نتكلم على مشروعات صغرى ومتوسطة يعني نتكلم على اقتصاد والاقتصاد من الضروري أن يكون فيه القطاع الخاص ورجال الأعمال الممثلين للقطاع ، فالمشروعات الصغرى والمتوسطة يتضح من اسمها أنها مشروعات اقتصادية، ودور رجال الأعمال دور تكاملي وتنطلق هذه المشاريع وتنبعث من جانب حكومي مثل البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا أو بعض الجهات المعنية بالاستثمار للشراكة مع القطاع الخاص الذي يمثل رجال الأعمال المستثمرين الليبيين.

في ظل عدم استتباب الأمن والتخبط الذي تعيشه البلد هل يمكن لرجال الأعمال إعمار ليبيا ؟ رجال الأعمال هم مواطنون ليبيون يعيشون في هذا البلد ولا يختلفون على أي شريحة من شرائح المجتمع سواء في الطب أو المحاماة أو التعليم ويعيشون الظروف الأمنية السيئة فالوضع الأمني مهم جدا . الصورة التي أمامنا القطاع الخاص موجود في غياب الحكومة.

الآن من يقوم بتوفير السلع الغذائية هو القطاع الخاص والدليل أن كل المحال التجارية المفتوحة والسلع المتوفرة في السوق يوفرها هذا القطاع حتي في التعليم القطاع الخاص يأخذ حصة كبيرة في هذا المجال.

ماذا عن البنية التحتية في ليبيا ودورها في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ؟ البنية التحتية إذا كنا نتكلم على إجراءات أو قوانين أو آلية للاستثمار الحقيقي لا بأس بها ترتقي إلى مستوى جيد جداً نحتاج النظر في بعض التشريعات وبعض الإجراءات المعمول بها، لكن وكما يعلم الجميع المقولة تقول (إن رأس المال جبان).. فبالتالي من الصعب جداً أن نتكلم على رؤوس أموال تنتقل من الخارج إلى السوق الليبي من أجل الاستثمار، فالطرف الأمني والسياسي يحد أو يمنع هذه الاستثمارات الأجنبية، ولكن نعود لموضوع القوانين والإجراءات والآلية لو أخذتها كبنية تحتية تعتبر متاحة للمستثمر الأجنبي أيضاً نحتاج إلى بنية تحتية من الجانب العملي على الأرض مثل الاتصالات، الطرق، التنقل الطيران الأشياء الكثيرة التي يحتاجها المستثمر الأجنبي حتى يستطيع أن يكون موجوداً في السوق الليبي، هذه فعلاً موجودة لكن فيها الكثير من التعثر.

باعتبارك رئيساً لهذا المجلس كيف يكون دعم المشروعات الصغرى ؟ بالنسبة لنا كمجلس رجال أعمال يضم أكثر من 300 رجل أعمال من الليبيين نحن على تواصل مع الجهات المعنية بالمشروعات الصغرى والمتوسطة مثل البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، والبنوك، والمناطق الحرة، والمستثمرين في الخارج نحاول أن نكون حلقة الوصل والربط بين هذه الأطراف حتى تعم الفائدة الجميع ويتمثل دورنا في نقل المعلومة من وإلى في حال وجود مشروعات

مطروحة للاستثمار نقلها لذوي الاختصاص، أو عند رغبة أحد من رجال الأعمال الاستثمار في المشروعات نقوم بإيصال هذه الرغبة إلى البرنامج الوطني أو الجهات المعنية بانبعث هذه المشروعات.

ما الدور المنوط برجال الأعمال في حل أزمة السيولة وارتفاع الأسعار ؟ بالنسبة لأزمة السيولة وارتفاع الأسعار فهذا موضوع سياسي بحت، وهذا الوضع هو الذي أوصلنا إلى هذه النتيجة وتحديد أزمة السيولة، فهي أزمة ثقة يعني أن لها علاقة بالخدمات المختلفة التي تقدمها المصارف، وأسعار صرف العملة لها علاقة بعملية العرض والطلب، وضع لا يمكننا تلخيصه فهو يحتاج إلى توسع وشرح أكثر. نتمنى مستقبلاً وقريباً أن نرى ليبيا آمنة مستقرة عندها فقط ستنتطلق هذه المشروعات وسيكون نصيب الأسد لرجال الأعمال المستثمر المحلي بإذن الله تعالى.

هل ترى أن الفرص متساوية بين القطاعين الخاص والعام ؟ لا .. القطاع العام للأسف يمارس أعمالاً من المفروض أن يقوم بها القطاع الخاص، فعندما نتكلم على التجارة لا يمكن أن يقوم بها القطاع العام، وإذا قام بها الاثنان فإنها سوف تكون هناك منافسة غير شريفة يعني باختصار التوريدات التي تقوم بها الدولة من استيراد سلع وبيعها هذا أمر غير سليم وتعد منافسة غير شريفة مع القطاع الخاص . امكانيات الدولة مقارنة بإمكانات القطاع الخاص قوية ويجب على الدولة أن لا تقوم بأي عمل اقتصادي مباشر، وأن يقتصر دورها على بعث المشروعات الصغرى والمتوسطة ورعايتها وذلك بتوفير الأدوات كالتحويل وتوفير البنية التحتية وخلق مناخ اقتصادي وسياسي وأمني وربط علاقات اقتصادية مع دول العالم ودول الجوار متينة ودور القطاع الخاص أن يقوم بالعمل الاقتصادي لوحده دون الدخول في منافسة مع الحكومة .

قصة نجاح: الحكاية التي نسج تفاصيلها المهندس أحمد الحراري خلال سبعة أعوام

الصعوبات التي واجهته خلال بدايته تمثلت في كيفية تغيير تفكيره من فكر تجاري يسعى وراء الربح المادي فقط إلى تفكير ريادي يطمح إلى الابتكار والتطوير إضافة إلى الربح المادي. من هنا توجه إلى البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حاضنة تقنية المعلومات والاتصالات.. ومشروعه يعد من أحد المشاريع المحترفة وحصل على الدعم الفني والاستشارات من أحد المستشارين وعقد معه عدة اجتماعات وأفسد م.أحمد بأنه أخذ عديد النصائح والاستشارات الفنية على كيفية تطوير شركته التي وفرت عليه سنوات كان يمكن أن يقضيها في التجارب. ثم طبق ما تعلمه من البرنامج الوطني على شركته وذلك بإجراء عدة تجارب تطويرية تمكن خلالها من دمج منظومة المراقبة المرئية والمبيعات والإنذار ضد السرقة وربطها في منظومة واحدة، بالإضافة إلى إجراء نظام التحكم عن بُعد بهذه المنظومة، كما قامت الشركة أيضا بإجراء بعض التطويرات على عمل هذه الأنظمة من خلال التعاون مع الشركة العالمية (OEM) والتي تقوم بإجراء التطويرات على منتجاتها وإضافة شعار الشركة التي أجرت التطوير إلى جانب شعارها وتصنيع هذه المنتجات، كما حصلت شركة (الحصن الحديث) على وكالة شركة (داهوا) الصينية المنتجة لكاميرات المراقبة. يوجد للشركة حالياً ثلاثة فروع موزعة على مدن (طرابلس وطبرق وسبها) وتخطط لافتتاح فرعين آخرين في كل من (مصراتة والبيضاء)، وتقوم الشركة بتطبيق نظام الجودة 9001، ويعمل بشركة (الحصن الحديث) حالياً إضافة

أحمد عمر الحراري مهندس ميكانيكي خريج جامعة طرابلس 2009 م حالياً هو أحد طلبة أكاديمية الدراسات العليا لنيل درجة الماجستير في إدارة المشاريع الهندسية.



أسس شركة (الحصن الحديث) المتخصصة في مجال تركيب كاميرات المراقبة ومنظومات الحماية، والتعقب الإلكتروني للمركبات (GPS)، وأحد الرياديين الطموحين.. كانت بدايته بسيطة جداً لم يتوفر لديه التمويل اللازم لدخول سوق العمل، فكر في تنفيذ فكرة مشروعه عام 2010م، عندما التقيت به وجدته شاباً متحمساً يضح بالأفكار الابتكارية، والخطط الطموحة التي يرغب في تنفيذها لتوسيع مجال عمل مشروعه ورغبته في تنفيذ مشاريع ريادية أخرى من خلال المشاركة في التمويل، لديه خبرة واسعة عن ريادة الأعمال وتجارب الشركات الناجحة في مختلف دول العالم والنجاحات التي حققها رواد الأعمال المحليين والدوليين اكتسبها من خلال العمل في مشروعه، ومن خلال الإطلاع على أخبار الأعمال الريادية ورواد الأعمال والابتكارات والاختراعات وبالأخص المعلومات المتعلقة بمجال عمل مشروعه، رغبت في التعرف على قصة نجاحه فوجهت إليه عدة تساؤلات عن خبرته السابقة قبل الشروع بتنفيذ مشروعه.

مراحل تنفيذ المشروع والصعوبات التي واجهته، فكانت قصته كالتالي: بداياته العملية عمل موظف مبيعات بإحدى المكتبات، ثم لاحظ أن بعض الأنشطة التجارية الأخرى التي تعمل بها عائلته تلحقها خسائر مالية تسببت في إقفالها، فبدأ بدراسة الأسباب التي تكمن وراء ذلك، فلاحظ أن هذه الأنشطة تفتقر إلى وجود إدارة سليمة، وعدم وجود أساسيات وأدوات يمكن الاعتماد عليها تسهم في نجاح هذه الأنشطة مثل: أنظمة الحماية والمراقبة، ومنظومة المبيعات وغيرها، من هنا انبثقت فكرة مشروعه وهي إنشاء شركة متخصصة لتوفير هذه الأنظمة للمجال والشركات والمنازل وغيرها من المرافق. كانت بداية تنفيذ المشروع في 2010م حيث اتفق مع شريكين للبدء في عمل المشروع نصحه أحد المعارف بضرورة تأسيس شركة وبالطبع عملية التأسيس تتطلب مبلغاً مالياً كالتأمين في أحد المصارف للشركة فانسحب شريكاه من المشروع لخوفهما من الخسارة، فاضطر إلى اقتراض المبلغ المطلوب وقام بتأسيس شركة أطلق عليها اسم (الحصن الحديث) وتم استكمال إجراءات تسجيل الشركة خلال أسبوع في ذلك الوقت. المرحلة الأولى كانت دون تمويل مناسب حيث كان يقوم بتركيب كاميرات مراقبة للزبائن والأرباح التي يجنيها من خلال هذا العمل يستخدمها في زيادة رأس مال شركته لكي يتمكن من استيراد هذه المنتجات لحساب شركته من أمريكا، ثم من الصين، ازدادت كميات الاستيراد من هذه الكاميرات نتيجة الطلب الكبير عليها، ثم ولج مجال تركيب منظومات المبيعات والإنذار ضد السرقة والتعقب الإلكتروني للمركبات (GPS).



إلى الموزعين بمختلف مناطق الدولة الليبية حوالي 35 موظفاً من مهندسين وفنيين وإداريين يقوم صاحب الشركة باختيارهم وفق معايير معينة.. أما عن التطلعات والآمال المستقبلية فيطمح صاحب المشروع الدخول للأسواق العالمية ولديه خطط خلال 2017م وذلك بطرح منتجات جديدة للأسواق والانتقال للعمل بأسواق دبي منتصف السنة القادمة.

كلمة أخيرة

يتوجه بها م.أحمد إلى كل من لديه أفكار ومشاريع ريادية أن تكون لديه عزيمة وإصرار لتجاوز الصعاب وتحقيق الهدف، ويناشد الدولة أن تقوم بتمويل أصحاب المشاريع وتشجيع الناجحين منهم وذلك بتمويل عمليات التطوير، وضرورة دعم رجال الأعمال الرياديين وذلك بالمشاركة في عملية التمويل وهو شخصياً يرغب في أن يقوم بتمويل مشاريع واعدة مستقبلاً. وفي الختام نتمنى أن يكون لهذا الريادي مستقبل واعد حافل بالكثير من الانجازات والنجاحات.

دور مصرف التنمية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة للحد من مشكلة البطالة



بقلم :
د. موسى الطويل

للمنشآت الاقتصادية، وهذا الدور يكون من خلال:

- 1 - يعتبر دورها مجالاً خصباً للتطوير والابداعات وبذلك تعمل على تقليل البطالة.
- 2 - تعد مصدراً رئيساً لتوفير فرص العمل في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية.
- 3 - تساهم في تطوير وتنمية المناطق الريفية والأقل حظاً في النمو وتدني مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة بها.

وفي الختام تبرز أهمية وجود البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة الذي يعمل على وضع إستراتيجية تعمل من خلالها على الإشراف والتنسيق والمتابعة بين الجهات التي تدعم الصناعات الصغرى سواء أكانت خاصة أم حكومية وكذلك تعمل على حل كل المعوقات أمام هذه الصناعة سواء أكانت تمويلية - تسويقية - إدارية - وغيرها من المعوقات التي تعترض الصناعات الصغرى والمتوسطة. كما أوصت هذه الدراسة بالاهتمام والتركيز على حاضنات الأعمال وكذلك دعوة المجتمع المدني والجهات الرسمية لإقامة الحاضنات التكنولوجية لمساعدة المبدعين في تحقيق طموحاتهم والحد من مشكلة البطالة وضرورة مشاركة القطاع الخاص والشركات الكبرى ورجال الأعمال والمصارف بتمويل ودعم الصناعات الصغرى وحثهم من باب المسؤولية الاجتماعية على محاربة مشكلة البطالة.

لما هو قائم الآن من منحه سعر فائدة موحد للقروض كافة ولكل الأجل ولكل المناطق ولم يراعي إختلاف وخصوصية كل منطقة . كما يجب أن يراعي الفروق في تحديد فترات السماح لكل قرض ولكل صناعة فاختلاف الصناعات يعني اختلاف بدايات الإنتاج ويجب على المصرف أن يميز بين آجال القروض وأنواع الصناعات وأولويات الأهداف الوطنية. إن المشروعات الصغرى والمتوسطة هي الحجم الملائم والذي في إمكان القدرات المحلية تنفيذه من حيث التمويل والإدارة والتنظيم وتعد أحد المجالات الأساسية للتوظيف للحد من البطالة عليه لا بد من تحويل أي مجتمع من مجتمع استهلاكي إلى مجتمع إنتاجي صناعي يكفل مساهمة الصناعات الصغرى في زيادة الدخل القومي وتحقيق أهداف أخرى لخدمة الاقتصاد الوطني منها: توسيع القاعدة الصناعية بالتركيز على الصناعات التي تتوفر مواردها محلياً بمختلف المناطق وما يحققه من إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين بها. كما أوضحت الدراسة إن تقديم المساعدة والمشورة الفنية في اختيار المشروع والعمل على تمويله يتيح هذا النوع من الصناعة فرصة لتوجه القاعدة العريضة من المواطنين وخاصة الفئات المحدودة الدخل إلى العمل الإنتاجي الصناعي وزيادة دخولها واكتسابها للمهارات والخبرات الصناعية والإلمام بتقنيات الصناعة ومتابعة المستحدث منها. كما يقاس دور المشروعات الصغرى والمتوسطة ومدى مساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي : التشغيل - الإنتاج الجديد المبدع - حصتها من العدد الكلي

نظراً لما لمصرف التنمية من دور في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا للحد من ظاهرة البطالة، وكذلك دوره المهم في تنمية المجتمع ونموه الاقتصادي حيث يعد الجهاز المصرفي ككل من أهم المؤسسات في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء وكذلك الدور الذي يقوم به في توفير التمويل اللازم للمشروعات. وفي هذا الصدد نتناول دراسة تحت عنوان (دور مصرف التنمية في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة للحد من البطالة) التي تمت في المؤتمر الأربعين لمنتدى الفكر المعاصر الذي نظم في أكتوبر 2013 بمدينة تونس وقد تضمنت الدراسة على أفكار للربط بين ما عمل على تقديمه مصرف التنمية من توفير الائتمان للمشروعات من جهة وتطوير نشاط الصناعات الصغرى والمتوسطة من جهة أخرى لما توفره من خلق فرص عمل للشباب وتقليل نسبة البطالة في المجتمع. وكانت من أهم أهداف الدراسة التعريف بالصعوبات التي تواجه المشروعات الصغرى والمتوسطة والتي من شأنها زيادة معدلات البطالة وكذلك تسليطها الضوء على الدور المتعاظم للجهاز المصرفي في إمكانية تشجيع هذا القطاع وتعبئة المدخرات المحلية مما يوحد الجهود لتحقيق تنمية متوازنة تتلاءم وتوجهات السياسة الاقتصادية للدولة وارتباطها في التخطيط للحد من مشكلة البطالة داخل الدولة.. كما يجب على مصرف التنمية أن يضع في سياسته التمويلية التفريق بين المناطق المزدهرة والمناطق غير المزدهرة ويعطي أسعاراً فائدة منخفضة للمناطق البعيدة والنامية وذلك لكي يساهم في إحداث تنمية مكانية ونمو صناعي في بعض المدن والقرى خلافاً

بقلم : أ. إبراهيم الزيتوني

تقديرنا انه يقصر وصف الموظف العام على الخاضعين لأحكام قانون علاقات العمل وحده، في حين أن الموظف العام حسب مفهوم القانون الإداري يشمل جميع العاملين في الجهات الإدارية الذين يمكن أن ينطبق عليهم هذا الوصف سواء كانوا خاضعين لقانون علاقات العمل أو للقوانين المكمل له التي تنظم طوائف معينة من الموظفين لا تتلاءم وظائفهم وتطبيق أحكام قانون علاقات العمل نفسه كقانون الجامعات - قانون الشرطة - قانون حرس الجمارك... إلخ.. أما المحكمة العليا الموقرة فقد حددت مدلول الموظف العام وعرفته بأنه: (الشخص الذي يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو تشرف عليه ومن ثم تسري عليه جميع قوانين ولوائح الخدمة المدنية بما فيها من حقوق وواجبات) والمستفاد من هذا التعريف ومن تطبيقاته القضائية اللاحقة أن القضاء يشترط لاعتبار العامل لدى الجهات الإدارية موظفاً عاماً وجوب توافر الشروط الآتية :- (أن يكون هذا العامل مكلفاً بوظيفة دائمة وأن يلتحق بالوظيفة بناءً على تكليف من الجهات المختصة وأن يرتبط بالإدارة بعلاقة تنظيمية لائحية وأن يعمل أخيراً بمرفق عام تديره أو تشرف عليه الدولة. .. يتبع



إضاعات قانونية

لا شك أن الكثير من الموظفين العاملين في الدولة يهتمهم التعرف على المدلول القانوني للموظف (تحديد المقصود بالموظف العام) لهذا فإن هذه الاضاعة ستكون منسوبة على الوسيلة التي تمكن الإدارة من مباشرة وظائفها وممارسة اختصاصها وهي الوسيلة البشرية المتمثلة في المستخدمين أي الموظفين العاملين الذين تستعين بهم

الجهات الإدارية للتعبير عن إرادتها . أطلق المشرع الليبي ومن بعده الفقه والقضاء الإداريان مصطلح الموظف العام على طائفة معينة من مستخدمي الدولة والجهات الإدارية التابعة لها والذين تنطبق عليهم مجموعة من الأحكام القانونية تشكل في مجموعها نظاماً قانونياً خاصاً بهم. إلا أن المشرع الليبي لم يضع تعريفاً عاماً ومجرداً للموظف العام وإنما أعطى له تعريفات متعددة ومتنوعة وفقاً لكل حالة على حده أي وفقاً للحالة أو المسألة التي يهدف المشرع إلى تنظيمها .

فالقانون رقم (12) لسنة 2010م بإصدار قانون علاقات العمل مثلا عرف في مادته (5) من الباب التمهيدي الموظف بأنه (كل من يشغل إحدى الوظائف بملاك الوحدة الإدارية) ويعاب على هذا التعريف في

حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ماذا نفع لطلوبير الخريجين .. تلك الطاقة البشرية الهائلة التي إذا وجدت الرعاية المناسبة والدعم اللازم فسوف تصعد بالدولة إلى مصاف الدول المتقدمة وبالمقابل فإن لم يجدوا هذه الرعاية فسوف يتحولون إلى مشكلة اجتماعية خطيرة !!... لدينا الكثير من الشباب الواعد الذين لا تنقصه قيمة العمل الحر والطموح والمبادرة ولكنهم عادة ما يصطدمون بأسعار العقارات المرتفعة لبدء مشاريعهم الخاصة بالإضافة إلى صعوبة التمويل وشروطه التعجيزية، بالإضافة إلى نقص المعرفة والدراية بالشؤون الفنية أو الإدارية والتسويقية المطلوبة لإدارة المشروع.



استشارات في مختلف المجالات مثل الإدارة والتسويق والتصميم والإنتاج والمحاسبة والأموال القانونية.

- 5 - تنمية المهارات من خلال التدريب المستمر تبعاً لاحتياجات المشروع مثل مهارات البيع والتفاوض والمناقشات.. وغيرها.
- 6 - اختصار الوقت المستهلك في التراخيص والسجل التجاري والأمور ذات العلاقة مع الجهات الحكومية.
- 7 - الاستفادة من شبكة علاقات وتعاون الحاضنة مع مختلف الجهات ذات العلاقة مع المشروع المنتسب وذلك في الداخل والخارج.
- 8 - دعم تسويقي من خلال مساعدة صاحب المشروع المنتسب في الاشتراك بالمعارض المحلية والدولية ومساعدته بتسويق منتجاته.

ما هي حاضنات الأعمال ؟

إن حاضنات الأعمال هي منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل والحماية من مخاطر البيئة الخارجية المحدقة وتدعمه تدريجياً ليصبح قادراً على النمو ومؤهلاً للمنافسة ومزوداً بآليات النجاح.

أهداف الحاضنة

- ❖ تطوير أفكار جديدة لخلق وإيجاد مشروعات إبداعية جديدة أو المساعدة في توسعة مشروعات قائمة.
- ❖ مساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.
- ❖ توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات المتاحة لمنتسبيها .
- ❖ توفير خدمات للجهات التمويلية من حيث الأبحاث والمعرفة والتدريب والإشراف والمراقبة لزيادة وتعزيز النمو.
- ❖ مراجعة عمليات التشغيل لمنتسبيها بصورة دورية لتحقيق الأهداف المرسومة.

مزايا الانتساب للحاضنة

- إن صاحب المشروع المنتسب للحاضنة يحصل على عدة فوائد منها:
- 1 - مكان المشروع ينتج ويبدع ويسوق منه ويستقبل زبائنه فيه.
 - 2 - دعم مالي من خلال الاستفادة من منحة انطلاقيه لدعم عملية التأسيس وتوفير معدات المشروع.
 - 3 - الاستفادة من الخدمات المتوفرة بالحاضنة مثل موظف استقبال، وبنية تحتية للإتصالات والإنترنت، وطابعة مستندات.. وغيرها.
 - 4 - دعم فني من خلال المساعدة بعمل دراسة جدوى للمشروع وتلقي

حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعتبر هذا النوع من الحاضنات أداة مهمة لدعم ونمو المشاريع الصغيرة من خلال تطوير وتنمية وتسويق منتجات قائمة على مبادرات تكنولوجية فردية، تحقق معدلات نمو عالية وسريعة داخل الحاضنة من ناحية تحسين فرص النجاح في ظل المنافسة المتزايدة. وتساهم حاضنات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تطوير وتنفيذ وتسويق المبادرات الإبداعية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم عملية تطوير مشروعات الأعمال الريادية ذات الإمكانيات التوسعية العالية بتزويدهم بحزمة متكاملة من الخدمات ذات الجودة العالية، والتي لها دور فاعل في تعظيم إمكانية التسويق التجاري للأفكار وتنمية المشاريع.

مزايا الاستثمار في مجال تقنية المعلومات:

- وجود أعداد هائلة من الخريجين ذوي الخبرة في المجال والذين لا ينقصهم إلا الدعم والرعاية.
 - ترابط اقتصاديات العالم من خلال مبدأ (أنتج وسوق في أي مكان).
 - منتجات تقنية المعلومات بعكس المنتجات الأخرى يمكن تداولها عبر العالم بكل سهولة.
 - سهولة وإمكانية العمل على تأسيس مشاريع مشتركة من أي مكان. (LOW ENTRY BARRIER).
 - لا تحتاج لاستثمارات ضخمة لتوطيها وتكوين قاعدة قوية ونقل التقنيات اللازمة لها.
- كما أظهرت التجارب أن النجاح والتميز في مجال تقنية المعلومات ينعكس بشكل إيجابي على القطاعات الأخرى، ولذلك أصبحت دول مثل الهند من الدول المتميزة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التجربة الهندية في مجال تقنية المعلومات:

- لقد أثبتت التجربة الهندية والتي نجحت نجاحاً باهراً، بما لا يدعو مجالاً للشك أنه بالإمكان إحداث طفرة اقتصادية من خلال الاستثمار في مجال تقنية المعلومات والاتصالات في ظل ما أصبح يُعرف باقتصاد المعرفة كما أثبتت أنه ليس من الضروري للنجاح في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات أن تمتلك الدولة الخبرة التراكمية الطويلة في مجال الصناعة، وتعد الهند اليوم ثاني أكبر مصدرٍ لمنتجات وأدوات تقنية المعلومات، والاتصالات (برمجيات، مبرمجين، خبراء) على مستوى العالم، تُشكل أكثر من 30 % من إجمالي الصادرات والنسبة في تزايد مستمر، ولعل أهم عناصر نجاح هذه التجربة:
- توفير بنية تحتية قوية لتقنية المعلومات والاتصالات
 - الإعفاءات والحوافز الضريبية والجمركية
 - المكافآت التشجيعية للمصدرين
 - تأهيل الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب
- وأهم ما يميز هذه التجربة أنها حدثت بفعل الإرادة السياسية والتي تمثلت في تقليص دور القطاع العام، وتحول الدولة إلى مجرد منظم للعملية الاقتصادية (Regulator)، إضافة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد للتكيف مع المتغيرات الدولية وعودة العقول المهاجرة (Diaspora) ونقل توطين خبراتهم.

اجتماع وزاري لمبادرة الحوكمة التنافسية والتنمية

المجتمع المدني.

الاجتماع خصص جلسة لاستعراض مشروع تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا وهو مشروع مشترك تعمل على تنفيذه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بالتعاون مع البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الدكتور عبد الناصر محمد أبوزقبة ممثل دولة ليبيا في الاجتماعات والمدير العام للبرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ألقى في الجلسة كلمة أشاد فيها بأهمية المشروع ودوره في التنمية وتنوع الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وتنوع مصادر الدخل معرباً في هذا الصدد بأن الدولة الليبية تولي أهمية قصوى لاستمرار تنفيذه وتحقيق أهدافه.

كما تمت المشاركة في نقاشات اليوم الثاني للاجتماع الوزاري بالتطرق إلى برنامج الاستثمار والقطاعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال وانخراط المرأة في الاقتصاد .. وقد خصصت حلقة نقاش موسعة عن ليبيا شارك فيها عديد الشخصيات الممثلة للدول بالنقاش الهادف والحوار المثمر من خلال ورشة عمل استعرض فيها تقرير ليبيا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أشادت عدد من الدول والمنظمات بالتقرير المعيد وبالتعاون مع منظمة OECD ووصفته منظمة UNDP بأنه من بين أهم التقارير عن ليبيا الذي يشخص الوضع الاقتصادي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويضع حلولاً ومقترحات لها.. على هامش الاجتماع الوزاري الخاص بمبادرة الحوكمة والتنافسية والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عقد اجتماع بين مسؤولين عن البرنامج الوطني ومنظمة التنمية والتطوير الاقتصادي بحضور عديد الشخصيات.



تحت رعاية منظمة MENA- OECD عقد في العاصمة التونسية على مدى يومي 3-4 أكتوبر 2016م الاجتماع الوزاري الخاص بمبادرة الحوكمة والتنافسية والتنمية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حضر الاجتماع وزراء حكومات عديد الدول والدكتور عبدالناصر أبوزقبة مدير البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورؤساء عدد من المؤسسات، وكذلك عدد من المنظمات الدولية والقطاع الخاص ومؤسسات

كوادر البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في برنامج تدريبي بالتعاون مع وكالة خبراء فرنسا EXPERTISE FRANCE

التونسية، الورشة أشرفت عليها أكاديمية التجارة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التابعة لمركز التجارة العالمي. ونفذتها منظمة خبراء فرنسا Expertise France وقد شارك البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الورشة. التي هدفت لإعداد مدربين وموجهين لغرض مساعدة الرياديين داخل ليبيا.



عُقد بمقر السفارة الفرنسية في تونس يوم الثلاثاء الموافق 2016/08/09 اجتماع بين مسؤولين من البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومسؤولين عن وكالة اكسبيرتيز فرانس expertise France تناول الاجتماع التنسيق في آلية تنفيذ البرنامج التدريبي المشترك بين الطرفين. هذا واتفق الطرفان في الاجتماع على جملة من الأمور كان أهمها تنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية تركز كمرحلة أولى في مجالات تقديم الدعم الفني والتي سيتم تنفيذها في الربع الثالث من سنة 2016 في تونس. كما ستعمل وكالة اكسبيرتيز فرانس على مساعدة البرنامج الوطني في رسم معالم استراتيجية كاملة لتواصل البرنامج الوطني مع المستهدفين ومختلف الجهات العامة (القطاع الخاص ورجال الاعمال). كما سيضمن مجال التعاون مساعدة الوكالة للبرنامج في إيجاد حلول لمشكلة الحصول على تمويل للمشروعات عن طريق تنظيم سلسلة من ورش العمل بحضور عدة جهات معنية في ليبيا ومنظمات وهيئات دولية متخصصة في هذا المجال تهدف لوضع خطة ضمان وإيجاد حلول بديلة للتمويل. وفي هذا الصدد أختتم يوم الخميس الموافق 2016/10/6م برنامج ورشة العمل الأولى لإعداد المدربين TOT لريادة الأعمال بالعاصمة

البرنامج الوطني للمشروعات الصغيرة و المتوسطة

المقر الرئيس : طريق قرقارش، حي الأندلس
طرابلس ليبيا

الموقع الإلكتروني : www.sme.ly

www.facebook.com/SMElibyal

البريد الإلكتروني: media@SME.ly

الهاتف : +218924880888 - +218214782658

رئيس التحرير : د. عبدالناصر أبوزقبة

مدير التحرير : عز الدين عكريش

أعضاء التحرير : د/موسى الطويل
خليفة العجمي
عبير علي الغويل